$S_{2017/753}$ الأمم المتحدة

Distr.: General 2 September 2017

Arabic

Original: English



رسالة مؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

تمشيا مع مسؤوليتي التي تملي على العمل على منع اندلاع النزاعات أو تصعيدها، أغتنم هذه الفرصة لأطلعكم على ما يساورني من عميق القلق إزاء الحالة الأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان السائدة في ولاية راخين بميانمار. فلقد تابعت عن كثب الأحداث الجارية هناك منذ ٢٥ آب/أغسطس، التي أدت إلى ثالث موجة كبيرة من أعمال العنف في المنطقة خلال السنوات الخمس الماضية.

وإني أرحب بمناقشة المجلس لهذه المسألة في ٣٠ آب/أغسطس. ففي تلك المناسبة، قدم الأمين العام المساعد لإدارة الشؤون السياسية، ميروسلاف ينتشا، تقييم الحالة في ولاية راخين عقب أحدث الهجمات المسلحة المنظمة التي شنها جيش إنقاذ الروهينغا في أراكان على قوات الأمن في ميانمار. ويساورني بالغ القلق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار العنف، بما في ذلك العنف العشوائي الذي قيل إنه ارتكب أثناء العمليات التي قامت بما قوات الأمن المذكورة. وتشير تقارير سابقة إلى أن العنف في راخين أضرً أساساً بالنساء والأطفال وكبار السن. فقد لجأ عشرات الآلاف منهم إلى بنغلاديش، وبعضهم جرحى وفي حاجة ماسة إلى رعاية عاجلة، بينما تقطّعت السبل بآلاف الأشخاص في الحدود، ولقي كثيرون حتفهم وهم يحاولون الفرار من العنف.

ويُخشى أن يتحول الوضع الحالي، الذي هو مروّع أصلا، إلى كارثة إنسانية تنجم عنها آثار على السلم والأمن وقد يستمر اتساع مداها خارج حدود ميانمار. ولئن كانت المسؤولية الرئيسية عن توفير الأمن والمساعدة لجميع المحتاجين تقع على عاتق حكومة ميانمار، فإن اهتمامنا الجماعي وعملنا الدؤوب سيكونان عاملا حاسما في المساعدة على منع المزيد من المعاناة لجميع الطوائف في ولاية راخين.

ومما لا شك فيه أن جذوة المظالم الكامنة قد ظلت تتأجج منذ أمد بعيد. والحالة الراهنة إلى تبرز الحاجة الملحة إلى إيجاد حلول شاملة لمعالجة الأسباب الجذرية المعقدة المفضية إلى العنف. وتدرك حكومة ميانمار هذه الحاجة الماسة. فقد كان إنشاؤها اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين اعترافا صريحا بالحالة التي لا تطاق في راخين وبالحاجة إلى اتباع نهج جديدة.

ومن المهم أن يبعث المجتمع الدولي برسالة قوية تشدد على الحاجة إلى تقديم الدعم وإبداء التعاون البناء من أجل وضع استراتيجية سياسية وإطار سياسة عامة أوسع نطاقاً من شأنهما أن يساعدا في كسر الحلقة المفرغة في راخين.





وعلاوة على ذلك، إن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية بذل جهود متضافرة لمنع استمرار تصعيد الأزمة. وأحث أيضا أعضاء مجلس الأمن على ممارسة الضغط من أجل التحلي بضبط النفس والهدوء لتجنب وقوع كارثة إنسانية، وإبداء الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، واستمرار وجود وسلامة الأمم المتحدة والشركاء لتقديم المساعدة الإنسانية إلى المجتاجين دون تعطيل لسيرها.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**

17-15325